

Distr.: General
10 March 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 9 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 (انظر المرفق).

وقد أعدت التقييم البعثة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة. ومع أن أعضاء آخرين في المجلس قد استشيروا، ينبغي ألا يُنظر إلى هذا التقييم باعتباره يمثل آراء المجلس. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير جيري ماتجيبلا
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 9 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر 2019)

مقدمة

لقد عقد مجلس الأمن خلال فترة رئاسته من قبل جمهورية جنوب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ما عدده 25 جلسة مفتوحة، منها جلسة مناقشة مفتوحة، فضلا عن جلستين خاصتين و 16 جلسة للمشاورات غير الرسمية و 6 جلسات لمشاورات المجلس بكامل هيئته في إطار البند المعنون "أي مسائل أخرى".

واتخذ مجلس الأمن خمسة قرارات واتفق على بيانين رئاسيين وثمانية بيانات صحفية. ومن المناسبات البارزة التي ميزت فترة رئاسة جنوب أفريقيا إجراء مناقشة بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: تعبئة الشباب من أجل إسكات دوي المدافع بحلول عام 2020"؛ ومناقشة بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: الدور المحوري للدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها"؛ ومناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ووفقا للممارسات التي درجت عليها المنظمة، استهلّت جنوب أفريقيا فترة رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت لمجلس الأمن لذلك الشهر، واعتمد برنامج العمل في المشاورات التي أجراها المجلس في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

أفريقيا

عقد مجلس الأمن في 2 تشرين الأول/أكتوبر جلسة مناقشة بشأن "السلام والأمن في أفريقيا: تعبئة الشباب من أجل إسكات دوي المدافع بحلول عام 2020"، وركزت الجلسة على الدور الإيجابي الذي يؤديه الشباب الأفريقي في عمليات السلام. واستفاد النقاش من المساهمات التي أدلى بها قادة الشباب الأفريقي، بمن فيهم المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالشباب، آية الشابي. ويُستشف من الملاحظات التي أدلى بها أعضاء المجلس تفاؤل بشأن فئة الشباب من سكان القارة، كما استُشف منها اعتراف بأن هذه الفئة السكانية تحتاج إلى استثمار ودعم كبيرين من خلال مبادرات مناسبة تركز على التعليم والتدريب وريادة الأعمال وتهيئة فرص العمل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

استمع مجلس الأمن في 3 تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة عن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى وعن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وقدم تلك الإحاطة هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وأبلغ المبعوث الخاص المجلس بإحراز غير قليل من التقدم فيما يتعلق بالحوكمة والتعاون الإقليمي على صعيد منطقة البحيرات الكبرى. ومن أوجه ذلك التقدم تشكيل حكومة جديدة من قبل فيليكس تشيسيكيدى، رئيس البلاد المنتخب مؤخرا، والخطوات التي اتخذها الرئيس تشيسيكيدى لتعزيز التعاون الإقليمي. ووجهت عبارات التثاء لبلدان المنطقة، أنغولا وأوغندا ورواندا، على جهودها الرامية إلى معالجة حالة عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية

الكونغو الديمقراطية. وناشد المبعوث الخاص للأمين العام أعضاء المجلس أن يقدموا الدعم لمؤتمر من المقرر أن يُعقد في كينشاسا بشأن تنمية المنطقة. وفي أعقاب جلسة الإحاطة، عقد المجلس مشاورات بشأن المسألة. وأعرب أعضاء المجلس عموماً عن تأييدهم للتقدم الذي أُبلغ عن إحرازه في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك في بوروندي. بيد أن بعض أعضاء المجلس كانوا أكثر حذراً، حيث شددوا على الحاجة إلى الحكم الرشيد في المنطقة، وأشاروا على وجه التحديد إلى الحاجة إلى فعل المزيد في مجال سيادة القانون وحرية التعبير في بوروندي على وجه الخصوص، وحثوا المجلس على مراقبة الحالة هناك في المجالين عن كثب. وكرر المجلس تأكيد دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام في الاضطلاع بالولاية المنوطة به في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

واجتمع مجلس الأمن في 9 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وركزت إحاطتها على الحالة السياسية والأمنية، وكذلك على أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعطت لمحة عن التطورات الإيجابية الحاصلة في البلد، حيث تم انتقال سلمي للسلطة تُوج بتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة في البلد. وناشدت المجتمع الدولي أن يدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بوجه عام في توطيد هذه المكاسب. وأشارت أيضاً إلى حدوث انخفاض في عدد حالات إييولا بسبب جهود التعاون بين كينشاسا والشركاء. غير أنها أشارت بقلق بالغ إلى الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة مؤخراً ضد المدنيين في بعض أنحاء البلد، وطالبت بمحاسبة الجناة. وأعرب أعضاء المجلس بوجه عام عن تفاؤلهم إزاء التطورات الإيجابية التي أبرزتها الممثلة الخاصة، بينما شاطروها قلقها إزاء حالات العنف، فضلاً عن قضايا من قبيل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان واستمرار وباء إييولا. وفي ختام الجلسة، اعتمد المجلس بياناً صحفياً أشار فيه إلى أن ارتكاب جهات من الأفراد والكيانات أعمالاً تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو تقديم تلك الجهات الدعم تيسيراً لإتيان تلك الأعمال، يشكل أساساً لإدراج أسماء تلك الجهات في قائمة الجزاءات عملاً بقرار المجلس 2293 (2016)، من بين معايير أخرى للإدراج في القائمة.

السودان/جنوب السودان

استمع مجلس الأمن في 3 تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة من رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على السودان بشأن تنفيذ الجزاءات في دارفور. وأبلغ المجلس بأن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال تشهد مناوشات بين القبائل، وهجمات تشنها الميليشيات على المدنيين، وتوترات في مخيمات النازحين، وغير ذلك من الحوادث الأمنية المحلية، رغم أنه لم تحدث أي أعمال عنف على نطاق واسع.

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2492 (2019)، ومدد فيه حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأببي إلى الآلية المشتركة بين السودان وجنوب السودان لرصد الحدود والتحقق منها.

وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع مجلس الأمن للنظر في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/816). واستمع المجلس في تلك الجلسة إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات

السلام، جان - بيار لاكروا، الذي أعرب عن مشاعر إيجابية إزاء التقدم المحرز نحو تحقيق السلام في البلد. وحث وكيل الأمين العام المجلس على تقديم المزيد من الدعم لتعزيز هذه المكاسب والاستفادة منها. وأبلغ المجلس بأن التقدم المحرز يتجلى في التوقيع على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتحصير للمفاوضات من جانب مجلس السيادة السوداني الجديد وعدد من الجماعات المسلحة. ومن شأن ذلك أن يمهّد الطريق لعملية سلام في جميع أنحاء البلد، وكان متوقعا أن ينتهي الأمر بإبرام اتفاق للسلام بحلول 14 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بمسألة خفض التدرجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، اقترح وكيل الأمين العام تكيف البعثة لتصير عملية أصغر حجما تركز على خمسة من المجالات التي توجد فيها مشاكل. وأشار إلى أن دارفور لا تزال تشهد بعض الاشتباكات بين قوات الأمن وحركة مسلحة مقاومة، بالإضافة إلى التشريد والإجرام. وكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى رفع جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية المفروضة على السودان، فضلا عن رفع البلد من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وإلى تعزيز الشراكة الاقتصادية معه. وأعرب أعضاء مجلس الأمن في ملاحظاتهم عن تفاؤلهم من أن التطورات الإيجابية المذكورة يمكن أن تكون إيذانا بانفتاح صفحة جديدة في مسار البلد. وأبدى بعض الأعضاء أيضا ملاحظات بشأن خفض التدرجي للعملية المختلطة، وقالوا إن عملية خفض ينبغي أن تجري وفقا لقرارات مجلس الأمن السابقة. وشدد عدد من المندوبين على ضرورة أن تعطى الأولوية في استراتيجية خفض التدرجي للعملية المختلطة لحماية المدنيين.

وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام بشأن آخر التطورات فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وشدد السيد لاكروا في إحاطته على أن زيادة التعاون في عدد من المجالات بين السودان وجنوب السودان يمكن أن يتيح فرصة لرؤية البلدين يحرزان تقدما بشأن مصير إقليم أبيي المتنازع عليه. وأفاد بأن عدم إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى الاضطلاع بصورة مشتركة بأعمال ضبط الأمن في الإقليم أدى إلى زيادة في الإجرام في المنطقة وإلى تحركات للجماعات المسلحة هناك. وشدد على ضرورة أن يقوم البلدان بتنفيذ نتائج ما دار من مناقشات حول إدارة الحدود، وأن يحسنا من القدرات في مجالات الاستخبارات والحماية والقدرات الهندسية والطبية والخبرة المدنية. وأعرب في معرض تعليقه على إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عن تفضيله إجراء خفض القوات حتى نيسان/أبريل 2020، ورحب بقرار نشر شرطة الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2020. واستمع المشاركون في الجلسة أيضا إلى إحاطة قدمها عن طريق التداول عن بُعد من أديس أبابا بارفيه أونانغا - أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي. وأعرب المبعوث الخاص عن تفاؤله إزاء زيادة التعاون بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك إجراء مناقشات رفيعة المستوى بشأن الترتيبات المتعلقة بالنفط، وإمكانية إنشاء معابر حدودية جديدة، وإعادة نشر القوات في المنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح والنشر الكامل لآلية الرصد. وأعرب أعضاء المجلس في ملاحظاتهم عن تأييدهم للدور الذي تضطلع به القوة الأمنية المؤقتة في توفير الحماية والاستقرار في أبيي، واتفقوا على أنه ينبغي الحرص على مراعاة الاحتياجات على أرض الميدان عند إعادة تشكيل البعثة. ودعا بعض الأعضاء حكومتي السودان وجنوب السودان إلى تقديم الدعم الكامل للقوة الأمنية المؤقتة في نشر أفرادها.

واتخذ المجلس بالإجماع في 31 تشرين الأول/أكتوبر القرار 2495 (2019) ومدد فيه حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020 ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات وحلها

أجرى مجلس الأمن في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بمبادرة من جنوب أفريقيا، مناقشة بشأن الدور المحوري للدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب النزاعات وحلها، في سياق تناول موضوع السلام والأمن في أفريقيا. وتناول الكلمة في الاجتماع عدد من المتكلمين، منهم أعضاء من المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، فضلا عن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش. وركز النقاش بوجه عام على أهمية إعطاء الأولوية للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مع التشديد على تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واستعمال أدوات الدبلوماسية الوقائية المتاحة للمجلس، مثل المساعي الحميدة للأمين العام. ورحب المتكلمون بصفة عامة بالجهود والنتائج الإيجابية للعمليات الجارية في القارة الأفريقية لإيجاد حلول للتوترات والنزاعات بالوسائل الدبلوماسية الوقائية القائمة على الحوار.

مالي

اجتمع مجلس الأمن في 8 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة في مالي، ولا سيما تنفيذ الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، خوسيه سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية). وركز الممثل الخاص في إحاطته على العملية السياسية والحالة الأمنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وأشار إلى إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالعملية السياسية، بما في ذلك إجراء مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة قبل بدء الحوار الوطني الشامل في 16 أيلول/سبتمبر 2019. وحث الممثل الخاص أعضاء المجلس على تشجيع الأطراف التي علقت مشاركتها في الحوار الوطني على العودة إلى المشاركة فيه. وأبرز أن التهديدات الأمنية قد انخفضت في المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ غير أنه أشار إلى تزايد التوترات في وسط مالي، وأشار على وجه التحديد إلى التوترات في مجتمع محلي بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وقال إن التحديات التي تواجه التعجيل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد انتقصت من العملية. وفيما يتعلق بأمور المسألة، أبرز الممثل الخاص أن المجتمعات المحلية لا تثق في السلطات المالية.

وقدم رئيس اللجنة تقريراً عن اجتماعات اللجنة، ولا سيما اجتماعاتها مع فريق الخبراء المعني بمالي والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وأشار أيضاً إلى أن خمسة أفراد إضافيين أدرجت أسماؤهم في قائمة الجرائم لعرقلتهم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبذلك يرتفع عدد الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة إلى ثمانية. وأبلغ رئيس اللجنة المجلس بالزيارة التي قامت بها اللجنة إلى مالي من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 للتباحث مع البعثة المتكاملة وسلطات مالي وآلية الرصد وفريق الخبراء والجهات الأخرى ذات المصلحة. واتفقت البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس في الترحيب بالحوار الوطني والتقدم التدريجي المحرز في تنفيذ بعض أحكام اتفاق السلام. بيد أن أعضاء المجلس دعوا سلطات مالي إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ اتفاق السلام بالكامل. وأسفر الاجتماع عن اعتماد بيان صحفي يحث جميع الجهات ذات المصلحة على إجراء الحوار الوطني الشامل بتوافق واسع في الآراء، فضلاً عن اقتراح جملة أمور منها فرض جزاءات على من يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام، مع الاعتراف بأن المسؤولية في هذا الصدد تقع في المقام الأول على عاتق سلطات مالي.

غينيا - بيساو

عقد مجلس الأمن في 10 تشرين الأول/أكتوبر جلسة مشاورات استمع خلالها إلى إحاطة عن الحالة السياسية والعملية الانتخابية الحالية في غينيا - بيساو. واعتمد المجلس بياناً صحفياً أعرب فيه، في جملة أمور، عن اعتزامه رصد التطورات في البلد عن كثب، وكرر تأكيد ضرورة دعم الحكومة الحالية التي شُكلت في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 آذار/مارس 2019. وأعرب المجلس كذلك عن تأييده للحكومة في قيامها بمهامها في إدارة الشؤون الحكومية وتنظيم الانتخابات الرئاسية. وشجع أيضاً الجهات الفاعلة السياسية على استخدام الإجراءات القانونية والدستورية لمعالجة أي منازعات انتخابية والامتناع عن أعمال العنف أو الكراهية أو العدوان من أجل ضمان الاستقرار وتوطيد السلام في غينيا - بيساو.

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، وبطلب من كوت ديفوار، الدولة المكلفة بإعداد مسودة القرار المتعلق بغينيا - بيساو، دعا مجلس الأمن إلى إجراء مشاورات مغلقة لمناقشة تطور الحالة السياسية في البلد. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا - بيساو، روزين سوري - كوليبالي، عن طريق الاتصال بالفيديو. وأعربت الممثلة الخاصة في إحاطتها عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة السياسية قبل موعد الانتخابات الرئاسية بثلاثة أسابيع. وأعربت عن قلقها من احتمال انهيار الانتخابات وإفسادها بعد ما شهدته الحالة السياسية من تطورات تجلت في إقالة رئيس الوزراء والحكومة. وأجمع أعضاء المجلس على الدعوة إلى الهدوء وضبط النفس في غينيا - بيساو، وعلى ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على النحو المتفق عليه. ودعوا أيضاً الجيش إلى النأي بنفسه عن الخصومات السياسية. وتُوج ذلك بإصدار أعضاء المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2019/13) أعربوا فيه عن بالغ القلق إزاء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في البلد، ودعوا الجهات الفاعلة في البلد إلى الحفاظ على الاستقرار والإذعان لتوجيهات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الصحراء الغربية

عقد مجلس الأمن في 8 تشرين الأول/أكتوبر جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. واستمع المجتمعون إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، كولن ستيفارت، الذي أجرى أيضاً تبادلًا للآراء مع أعضاء المجلس وممثلي البلدان المساهمة المشاركة.

وناقش مجلس الأمن في 16 تشرين الأول/أكتوبر الحالة في الصحراء الغربية في سياق انتهاء ولاية البعثة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2019. وكان من المتوقع تجديد الولاية لفترة اثني عشر شهراً، وحظي ذلك بتأييد معظم أعضاء المجلس. ونظر المجتمعون أيضاً في تقرير الأمين العام المؤرخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2019، على النحو المطلوب في القرار 2440 (2018)، وكذلك في التطورات المتصلة بالحالة السياسية والأمنية في إقليم الصحراء الغربية. واستمع المجتمعون إلى إحاطة من الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، بينتو كيتا، وكذلك إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وركزت الإحاطتان على العمليات الجارية لتعيين مبعوث خاص جديد، وتضمنتا لمحة عما استجد من تطورات، حيث أكد المغرب التزامه بالعملية السياسية، وأكدت جبهة البوليساريو التزامها بتدابير بناء الثقة للمضي قدماً بالعملية. وأشار الممثل الخاص في إحاطته إلى أن الحالة في الإقليم ظلت هادئة، على الرغم من استمرار التوترات السياسية. وأبلغ المجلس بأن الانتهاكات الخمسة

من جانب المغرب المذكورة في التقرير السابق للأمين العام قد عالجتها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وأنه منذ الإحاطة المقدمة في نيسان/أبريل لم يحدث أي انتهاك من جانب المغرب. وقال إن البعثة تعمل على إنشاء آلية جديدة مع جبهة البوليساريو لكفالة امتناعها هي أيضا عن أي انتهاكات واحترامها لوقف إطلاق النار. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم لمساهمة المبعوث الشخصي للأمين العام، المستقل، وحثوا على الإسراع بتعيين خلف له لكفالة الاحتفاظ للعملية السياسية بين الطرفين على زخمها. ودعوا أيضا جميع الأطراف إلى مواصلة الالتزام بالعمليات السياسية. واعتمد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة 12 شهرا، بأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت (الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا). وأعرب أغلبية أعضاء مجلس الأمن، في تعليق التصويت، عن تأييدهم لتمديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا.

جنوب السودان

في 20 تشرين الأول/أكتوبر، شاركت جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية في قيادة بعثة لمجلس الأمن في زيارة إلى جنوب السودان. وأتاحت الزيارة لمجلس الأمن فرصة التباحث مع مجموعة من المحاورين، كان من بينهم الموقعون على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ومن بين هؤلاء الموقعين حكومة جمهورية جنوب السودان، وممثلو الأحزاب السياسية المعارضة، ومجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مجموعات تمثل النساء والشباب. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم القوي لعملية السلام في جنوب السودان، وحثوا الأطراف في الاتفاق المنشط على حل المسائل المعلقة للسماح بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة بحلول الموعد النهائي المحدد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

الاجتماع التشاوري السنوي الثالث عشر المشترك بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

في 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر، قادت جنوب أفريقيا بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا، حيث شارك أعضاء المجلس في الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الثالث عشر. وتمكن الأعضاء من تبادل الآراء مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن التطورات المتصلة بالأوضاع في ليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن منطقة الساحل. وظهر تقارب في وجهات النظر بشأن عدد من المسائل، بينما التزم الأعضاء بشأن مسائل أخرى بمواصلة العمل من أجل إيجاد أرضية مشتركة.

واجتمع أيضا أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن في سياق الحلقة الدراسية غير الرسمية الرابعة. وأتاحت الحلقة الدراسية غير الرسمية للمجلسين الفرصة للتباحث وتبادل وجهات النظر بشأن المسائل المواضيعية ذات الصلة بعمل المؤسستين والولايات المنوطة بهما، بما في ذلك إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020، فضلا عن طرائق إيجاد بعثات ميدانية مشتركة في أفريقيا. وسلطت المناقشات الضوء على مجموعة من المقترحات والأفكار المقدمة من أعضاء المجلسين من أجل المضي قدما في بلورة التعاون الفعال بين المجلسين.

جمهورية أفريقيا الوسطى

اجتمع مجلس الأمن في 25 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظر المجلس في تلك الجلسة في الوثيقة S/2019/822 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها منكور ندياي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وطلب السيد ندياي من مجلس الأمن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي كانت موشكة على نهايتها. وشدد على أهمية تجديد الولاية، فضلا عن الدعم الأوسع نطاقا المقدم من المجتمع الدولي، في سياق المرحلة الدقيقة التي يمر منها البلد وهو يستعد للانتخابات في عامي 2020 و 2021. وسلط السيد ندياي الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لبلط سلطة الدولة على إقليم البلد برمته. غير أنه حذر من أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الذي ترتكبه بعض الجماعات المسلحة في الشمال الشرقي من البلد.

وقدّم أيضا مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، ومدير شؤون النهج المتكامل للأمن والسلام التابع للاتحاد الأوروبي، ستيفانو تومات، إحاطتين للمجتمعين عن طريق التداول بالفيديو عن بُعد من أديس أبابا وبروكسل، على التوالي. ورحب السيد شرقي في ملاحظاته بالتعاون الإقليمي في إعادة نحو 350 000 لاجئ إلى البلد بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2019، وحث الجهات ذات المصلحة على مواصلة التركيز على الحالة الإنسانية في البلد. وتناولت الإحاطة التي قدمها السيد تومات الجوانب التي يرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للحكومة أن تعتني بها، بما في ذلك العدالة الانتقالية وزيادة إشراك المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجيش والمرأة في عملية السلام. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرغب أيضا في أن يُنشر المزيد من الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، مشددا على الحاجة الماسة إلى تسريح المقاتلين ونزع أسلحتهم وفرزهم وتدريبهم. وفي إطار المداخلات المقدمة من أعضاء مجلس الأمن، أعرب الأعضاء الأفارقة الثلاثة عن رأيهم القائل بضرورة رفع الجزاءات المفروضة على البلد.

الصومال

استمع مجلس الأمن في 25 تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطة قدمها مارك بيكستين دي بويتسويرف، الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال. وركزت إحاطته على أعمال اللجنة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وردد نتائج وردت في إحاطة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وقت سابق من ذاك الشهر، وأشار فيها المكتب إلى إحراز بعض التقدم في البلد على الجبهات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية، وأشار في الوقت نفسه إلى أن البلد لا يزال عرضة للصدمات المناخية وتصاعد النزاع. وأورد في إحاطته أيضا النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بالصومال في وقت سابق من الشهر، مشيرا إلى استمرار المخاطر التي تتعرض لها الصومال والمنطقة ككل من جراء أنشطة حركة الشباب. فقد شجع فريق الخبراء فرض جزاءات محددة الأهداف لردع السلوكات المدمرة التي يرتكبها في الصومال تجار الأسلحة ومهربي الفحم وممولو الإرهاب والمفسدون السياسيون. وشدد رئيس اللجنة في إحاطته كذلك على ضرورة تيسير وتحديث وتبسيط نظام حظر توريد الأسلحة إلى الصومال، ومنع استيراد المكونات والسلائف الكيميائية

التي يمكن أن تستخدمها حركة الشباب في صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وسلط الضوء على النتائج التي توصل إليها رئيس البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، حيث قدم هذا الأخير إحاطة إلى اللجنة أعطى فيها لمحة عن الصلات المتشعبة بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب في الصومال، من خلال الصلات القائمة بين حركة الشباب والعصابات الإجرامية. وأعرب عدد من أعضاء مجلس الأمن في ردودهم عن القلق من أن حكومة الصومال وفريق الخبراء لا يتعاونان فيما بينهما، ودقوا ناقوس الخطر بشأن الآثار المترتبة على هذا التقاعس بالنسبة للسلام والأمن الإقليميين.

بوروندي

استمع مجلس الأمن في 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى إحاطات من المبعوث الخاص للأمن العام لبوروندي، ورئيس بوركينا فاسو السابق، ميشيل كافاندو، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، يورغ لوبر. وشارك أيضا الممثل الدائم لبوروندي وأدلى ببيان باسم حكومته. وأعلن المبعوث الخاص في تلك الجلسة أن فترة ولايته قد وصلت إلى نهايتها، وقدم موجزا مقتضبا عن إنجازاته على مدى السنتين السابقتين. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن شكرهم للمبعوث الخاص على جهوده وعمله مع أصحاب المصلحة البورونديين، ورحبوا بتقرير الأمين العام الأخير. وقدم المبعوث الخاص في إحاطته نظرة عن الحالة في بوروندي واصفا إياها بالمتوترة، حيث تستمر انتهاكات الحريات المدنية. غير أنه أثنى على بعض المبادرات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة من أجل إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. وفيما يتعلق بالحوار الداخلي بين البورونديين، تحدث المبعوث الخاص عن توقف العملية بسبب انعدام الإرادة السياسية. وقدم رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في إحاطته لمحة عامة عن عمل التشكيلة والتزامها المشترك بانتخابات أيار/مايو 2020، وأبرز الحاجة إلى تهيئة بيئة سياسية ملائمة من أجل تجنب أي تباطؤ في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. واتضح من ردود أعضاء مجلس الأمن وجود تباين في وجهات النظر بشأن هذه الحالة. فبينما انتقد بعض الأعضاء حكومة بوروندي وادعوا وقوع قمع سياسي وانتهاكات لحقوق الإنسان، أعرب أعضاء آخرون عن اعتقادهم بأن الحالة في بوروندي لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وقالوا إنهم لذلك السبب لا يزالون يدعون إلى إسقاط بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

اعتمد مجلس الأمن في 8 تشرين الأول/أكتوبر بيانا رئاسيا (S/PRST/2019/12) رحب فيه بإعلان الأمين العام عن اتفاق على إنشاء لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية وشاملة للجميع، تتولى الأمم المتحدة تيسيرها في جنيف. وقد تم التوصل إلى الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية في 23 أيلول/سبتمبر 2019. وقال مجلس الأمن في بيانه الرئاسي إن إنشاء اللجنة الدستورية بقيادة السوريين وامتلاكهم زمام الأمر فيها ينبغي أن يكون بداية العملية السياسية الرامية إلى إنهاء النزاع السوري وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) بما يلبي التطلعات المشروعة للسوريين كافة.

وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان السوري. واستمع المجلس في تلك الجلسة إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات

السلام، بالاستناد إلى التقرير الفصلي للأمين العام عن القوة. وأبلغ المتكلم في إحاطته المجلس بأن الحالة ظلت مستقرة نسبياً، حيث استمر وقف إطلاق النار في بيئة متقلبة. وسلط الضوء على أهمية الدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مجال الاتصال، ولا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من حدة التوترات بسبب إقامة إسرائيل لحواجز من الأسلاك الحادة. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن الانتهاكات المتواصلة لخط وقف إطلاق النار والأجهزة غير المنفجرة عاملان يعرضان سلامة قوات الأمم المتحدة للخطر. ودعا أيضاً إلى ضمان التحرك الآمن ودون عوائق لقوات الأمم المتحدة داخل المنطقة الفاصلة. وأفاد بأن التقدم الإيجابي لا يزال مستمرا في إعادة الانتشار الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجانب برافو من المنطقة الفاصلة، حيث عادت القوة إلى التمرکز في عدد من المواقع في جنوب المنطقة الفاصلة وغيرها. ووردت الإشارة أيضاً إلى أن إدارة عمليات السلام تجري دراسة للقدرات العسكرية لإعادة تقييم الاحتياجات العسكرية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وعقد مجلس الأمن في 17 تشرين الأول/أكتوبر جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في اليمن، في إطار الجلسات الشهرية التي يعقدها في هذا الصدد. واستمع المجلس إلى إحاطتين، واحدة من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، وأخرى من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. وقدم المبعوث الخاص لمحة عن بعض التطورات الإيجابية، ومنها أمارات تدل على زيادة استعداد الطرفين للتعاون، وإحراز التقدم في تيسير حركة إمدادات النفط التي تمس الحاجة إليها، وإطلاق سراح 290 محتجزاً من قبل حركة أنصار الله (الحوثيون). وأبلغ المتكلم المجلس بأنه دعا الطرفين إلى الاجتماع مع الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في أقرب فرصة لاستئناف المباحثات للإفراج عن أعداد أخرى من المحتجزين، وفق ما هو مبين في اتفاق ستوكهولم لكانون الأول/ديسمبر 2018. وأبلغ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية المجلس في إحاطته بأن وصول المساعدات الإنسانية لا يزال أمراً صعباً، ولا سيما في الشمال، بسبب القيود التي تفرضها حركة أنصار الله التي طردت أيضاً بعض موظفي الأمم المتحدة ومنعتهم من الدخول. وواصل أعضاء مجلس الأمن، في ردودهم، الدعوة إلى تنفيذ اتفاق ستوكهولم، ورحبوا بالمساهمات المالية التي قدمتها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة لأغراض المساعدات الإنسانية في اليمن. ورحب أعضاء مجلس الأمن أيضاً بإعلان الحوثيين أنهم سيوقفون الهجمات عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية، في إطار تدابير بناء الثقة، ودعوا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والمشاركة في عملية سياسية بهدف التوصل إلى حل للنزاع. ورحب معظم أعضاء مجلس الأمن أيضاً بجهود الوساطة الجارية، وأعربوا عن أملهم في التوصل إلى اتفاق، بالنظر إلى استمرار المحادثات في جدة تحت قيادة المملكة العربية السعودية.

وعقد مجلس الأمن في 24 تشرين الأول/أكتوبر جلسة إحاطة عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، في إطار الجلسات الشهرية التي يعقدها في هذا الصدد. واستمع المجلس إلى إحاطات من الأمينة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أورسولا مولر، والأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، محمد خالد الخياري، ومدير دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات السلام، أغنيس ماركايو.

إسرائيل/فلسطين

عقد مجلس الأمن في 28 تشرين الأول/أكتوبر مناقشته المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطة من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف. وأفاد المنسق الخاص بأن الحالة على أرض الميدان ظلت تتدهور، وأن احتمالات إجراء مفاوضات نهائية وإمكانية التوصل إلى حل الدولتين أضحت بعيدة عن التحقق. فقد استمر الاحتلال غير المشروع، كما استمر توسع النشاط الاستيطاني، حيث أعلنت إسرائيل خطأ لإنشاء وحدات سكنية إضافية في المنطقة جيم من الضفة الغربية (التي تحتفظ إسرائيل بسيطرتها شبه الحصرية عليها، بما في ذلك من حيث إنفاذ القانون والتخطيط والبناء) وهدم و/أو الاستيلاء على الممتلكات والأراضي الفلسطينية. وأكد المنسق الخاص من جديد أن تلك الأنشطة تشكل كلها عقبات أمام السلام. وذكر أيضا أن العنف المتصل بالمستوطنين، ولا سيما في الضفة الغربية، لا يزال يُمارس ضد المزارعين الفلسطينيين خلال موسم جني محاصيل الزيتون. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، أبرز المنسق الخاص مرة أخرى أن الحالة الإنسانية لا تزال مزرية. ورحب أيضا بإعلان الرئيس محمود عباس في الجمعية العامة أنه يعتزم تحديد موعد لإجراء الانتخابات في المستقبل القريب. وكرر معظم من تناول الكلمة من أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الإعراب عن تأييدهم لحل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد الكفيل بإحلال السلام في المنطقة، وأدانوا استمرار توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولدورها الهام في غزة على وجه الخصوص.

الجمهورية العربية السورية (الأسلحة الكيميائية)

عقد مجلس الأمن في 11 تشرين الأول/أكتوبر جلسته الشهرية لتقييم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. واستمع المجتمعون إلى إحاطة من الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو. وأفادت بأنه لم يحرز سوى تقدم محدود منذ الجلسة السابقة التي عقدها المجلس في 4 أيلول/سبتمبر 2019. وأشارت إلى أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكد من جديد التزام المنظمة بمواصلة العمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية لحل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك ما يُبلغ عنه من حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية. وأفادت أنه من المقرر عقد اجتماع بين الطرفين في الفترة من 14 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

أوروبا

قبرص

اجتمع مجلس الأمن في 9 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة في قبرص في سياق ما تنتقله التقارير من اعتزام حكومة تركيا فتح قنصلية عامة في منطقة فاروشا الكبرى، عقب تبادل مزعوم للآراء بين تركيا وقادة القبارصة الأتراك. ووجهت دعوة خلال المشاورات إلى جميع الأطراف القبرصية للعودة إلى الحوار من أجل تسوية الوضع، وكذلك لتسوية أمور أخرى تعوق حل الأزمة السياسية القبرصية بشكل عام. وعقب انتهاء الجلسة، أصدر المجلس بيانا صحفيا أشار فيه إلى أهمية وضع فاروشا على النحو المبين في قرارات المجلس السابقة، بما في ذلك القرار 550 (1984) والقرار 789 (1992)، وكرّر التأكيد على

عدم جواز اتخاذ أي إجراءات بشأن فاروشا لا تكون متفقة مع تلك القرارات. وأكد من جديد أيضا القرار 2483 (2019) وأهمية التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقا لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودعا المجلس في البيان الصحفي أيضا الطرفين إلى التفاعل بروح بناءة ومن منطلق الشعور بالإحاح المسألة، وشجع القادة على الاتفاق على تدابير جديدة لبناء الثقة وتنفيذها، وحث الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على الامتناع عن القيام بأي أعمال أو إصدار خطابات يمكن أن تضر بفرص النجاح في التوصل إلى تسوية.

كوسوفو

اجتمع مجلس الأمن في 31 تشرين الأول/أكتوبر للاستماع إلى إحاطة عن الحالة في كوسوفو. واستمع المشاركون في الجلسة إلى إحاطة قدمها ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأشار الممثل الخاص في إحاطته أمام مجلس الأمن إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أجريت في سياق سياسي مطبوع إلى حد بعيد بالانقسامات والعداوات. وقال إن النتائج الأولية تشير إلى فوز حزبي المعارضة الرئيسيين، وهما ييحتان الخيارات المتاحة لتشكيل ائتلاف. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت المناطق ذات الأغلبية من صرب كوسوفو أعلى نسبة من مشاركة الناخبين في الآونة الأخيرة، وهو ما يتبين منه وجود اتجاه نحو مشاركة هذه الطائفة في انتخابات كوسوفو بكثافة. وقدم الممثل الخاص للأمين العام أيضا، في إحاطته، معلومات مستكملة عن حادث أمني وقع في 28 أيار/مايو 2019 وألقت فيه شرطة كوسوفو القبض على اثنين من موظفي البعثة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن رأي مفاده أن جميع الأهداف المنصوص عليها في القرار 1244 (1999) في إطار الولاية المنوطة بالبعثة قد تحققت، وقالوا إنه لم تعد هناك حاجة إلى بعثة لحفظ السلام في البلد. غير أن أعضاء آخرين أبدوا عدم ارتياحهم للحالة السياسية الراهنة وأعربوا عن القلق من أن كوسوفو ستدخل في حالة من الفوضى في حال انسحاب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة.

الأمريكتان

كولومبيا

اجتمع مجلس الأمن في 10 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة في كولومبيا والتطورات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام. وعقب الاستماع إلى إحاطة وإجراء مشاورات، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا أعربوا فيه عن الأسف للإعلان الذي أصدرته مؤخرا مجموعة من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية المتمردة معلنين نيتهم العودة إلى العمل المسلح. ورحب المجلس بالرفض السريع الذي جوبه به هذا التحرك من جانب الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا وغيرهما من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وكرر المجلس الإعراب عن تأييده الكامل والجماعي لعملية السلام في كولومبيا ولعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

هايتي

عقد مجلس الأمن في 15 تشرين الأول/أكتوبر جلسة مناقشة بشأن الحالة في هايتي بحث خلالها انتقال بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى بعثة سياسية خاصة، اعتبارا من 16 تشرين الأول/أكتوبر.

أكتوبر 2019. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي والرئيسة الجديدة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، هيلين لاليم. وقُدمت الإحاطة في إطار النظر في تقرير الأمين العام المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/2019/805). وقدمت الممثلة الخاصة إلى المجلس لمحة عن آخر التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في البلد. واستمع المجتمعون أيضا إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، وتطرق فيها إلى الأزمات المتعددة الأوجه التي تؤثر في البلد. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في هايتي في حوار وطني شامل من أجل تجاوز المأزق السياسي، وشددوا كذلك على الحاجة الملحة إلى معالجة الأوضاع الإنسانية المتدهورة في هايتي عن طريق العمل المنسق بين حكومة هايتي والمجتمع الدولي.

الملفات المواضيعية

المرأة والسلام والأمن

عقد مجلس الأمن في 29 تشرين الأول/أكتوبر جلسته السنوية لمناقشة موضوع المرأة والسلام والأمن، ونظر في تلك الجلسة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1325 (2000)، والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما القرار 2122 (2013) الذي دعا فيه إلى موافاته بآخر المستجدات فيما يتصل بالتقدم المحرز في جميع المجالات المشمولة ببرنامج المرأة والسلام والأمن، مع تسليط الضوء على الثغرات والتحديات. وبدأت الجلسة باتخاذ القرار 2493 (2019) بالإجماع، وكانت جنوب أفريقيا هي من قدم مشروع القرار. ويدعو المجلس في القرار الدول الأعضاء إلى التنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويحثها على كفالة وتشجيع مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومثمرة وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل عمليات السلام. وتلقى المجلس إحاطات من الأمين العام، ووكيلة الأمين العام المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فومزيلي ملامبو - نغوكوا، والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب، وممثلي المجتمع المدني. وتناول الكلمة أيضا عدة وزراء، من ألمانيا (باسم مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية)، والنرويج (باسم بلدان الشمال الأوروبي)، والسويد، وغواتيمالا، وليبيريا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا. وأدلى جميع أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن عدد كبير من الدول الأعضاء، ببيانات أعربوا فيها عن تأييدهم لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ونظرا لطول قائمة المتكلمين، تعين إتمام الجلسة في جلسة عقدت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة المملكة المتحدة.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

اجتمع مجلس الأمن في 30 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أمور السلام والأمن، ونظر في تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك بشأن عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2019/759). وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي رئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، هانا تيث، إحاطة للمجتمعين بتقنية الاتصال بالفيديو. وأعطت الممثلة الخاصة في إحاطتها لمحة عن مجموعة من آليات التعاون بين المنظمين ينص عليها الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، المبرم في عام 2018. ومن هذه

الآليات القيام بزيارات ميدانية مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وجهود التعاون في طائفة من مسائل السلام والأمن في أفريقيا. وذكرت أنه لا تزال هناك بعض التحديات التي تستدعي الاهتمام، مثل تمويل عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. واستمع المجتمعون أيضا إلى إحاطة قدمتها فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، التي سلطت الضوء على ما بين المنظمتين من مبادرات تعاون إيجابية تسهم في إحراز مكاسب إيجابية في مجال السلام والأمن في القارة. وأبدى أعضاء مجلس الأمن في ملاحظاتهم ثناءهم على ما يجمع بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من علاقات ومبادرات التعاون والتآزر الإيجابية، ودعوا إلى تعميق هذه العلاقة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

جلسة خاصة: إحاطة محكمة العدل الدولية

عقد مجلس الأمن في 31 تشرين الأول/أكتوبر جلسة خاصة بشأن الإحاطة السنوية التي يقدمها رئيس محكمة العدل الدولية. وجرى في الجلسة تبادل لوجهات النظر بين أعضاء مجلس الأمن ورئيس محكمة العدل الدولية، القاضي عبد القوي أحمد يوسف، بشأن مفهوم "تهديد السلام والأمن الدوليين" وتطوره من خلال ممارسات مجلس الأمن والمحكمة.

صون السلام والأمن الدوليين

اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في 3 تشرين الأول/أكتوبر القرار 2491 (2019) الذي قرر فيه أن يجدد لسنة واحدة إذنه الحالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا متى وجدت أسباب معقولة تدفع إلى الاشتباه في أن تلك السفن تُستخدم لتهريب المهاجرين أو للاتجار بالبشر.

عدم الانتشار

عقد مجلس الأمن في 8 تشرين الأول/أكتوبر جلسة مشاورات بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار بند أي مسائل أخرى، عقب المشاورات المتعلقة بمالي. وشملت المشاورات إحاطة قدمها محمد الخباري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، ركزت على مسألة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفةً محمولة على غواصة، وهو ما شكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وشدد أعضاء مجلس الأمن بصفة عامة على ضرورة توحيد الموقف في إدانة هذا الانتهاك لقرارات مجلس الأمن، وحثوا على زيادة الاستعجال في المحادثات المستأنفة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

جلسة ختامية غير رسمية

عقد رئيس مجلس الأمن في 31 تشرين الأول/أكتوبر جلسة ختامية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.